S/2015/764
الأمم المتحدة



Distr.: General
7 October 2015
Arabic
Original: English

التقرير نصف السنوي الثاني والعشرون للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

أولا – معلومات أساسية

١ – هذا التقرير هو التقرير نصف السنوي الثاني والعشرون عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وهو يقدم استعراضا وتقييما لعملية تنفيذ القرار منذ تقريري السابق عن هذا الموضوع، الصادر في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ (S/2015/258). وأشير في هذا التقرير إلى استمرار عدم إحراز تقدم بشأن الأحكام الأساسية التي تضمنها القرار، وأسلط الضوء على استمرار الشواغل بشأن الضغوط المتزايدة على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

٢ – ولا يزال منصب رئيس جمهورية لبنان شاغرا لفترة تجاوزت الآن ١٦ شهرا. ومنذ انتهاء ولاية الرئيس السابق، دُعي البرلمان إلى الانعقاد ٢٨ مرة لانتخاب رئيس للجمهورية. ونظرا لمقاطعة الجلسات من جانب أعضاء البرلمان المنتمين إلى التيار الوطني الحر وحزب الله، لم يتمكن البرلمان من انتخاب رئيس جديد نظرا لعدم اكتمال النصاب القانوني، وبالتالي ظل المنصب شاغرا. وقد أدى الغياب المطول لرئيس للجمهورية إلى إضعاف قوة وفعالية المؤسسات الأخرى في الدولة، بما في ذلك مجلس الوزراء والبرلمان، في الاستجابة لاحتياجات المواطنين اللبنانيين. وقد واصلنا، أنا وممثليَّ، الدعوة إلى انتخاب رئيس للجمهورية، دون إبطاء، على نحو ما أشرت إليه في الملاحظات التي أدليت بها في الاجتماع الوزاري لمجموعة الدعم الدولية للبنان المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

٣ – ولا يزال للحرب الدائرة في الجمهورية العربية السورية تأثيرها الكبير على أمن لبنان واستقراره. ويطرح القتال بين حزب الله والجماعات المتطرفة العنيفة، بما في ذلك جبهة النصرة والدولة الإسلامية في العراق والشام، في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك





في منطقة القلمون، ومؤخرا في بلدة الزبداني، مزيدا من المخاطر على أمن لبنان واستقراره. وأثر هذا القتال بوجه خاص على سلامة المجتمعات المحلية الواقعة بالقرب من المنطقة الحدودية، بما في ذلك جراء تزايد حوادث الغارات والقصف وإطلاق النار عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ - وواصل الجيش اللبناني مواجهة التحديات التي تعترض سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير دعم المجتمع الدولي للقوات المسلحة الوطنية، حيث أسهم في تعزيز قدرتها على حماية لبنان من تهديدات أمنية شتى. ومع ذلك، فإن التقارير التي تفيد بحدوث عمليات اعتقال بصورة منتظمة لأشخاص يدَّعى بأنهم إرهابيون أو متطرفون أو قائمون على تجنيد الإرهابيين، فضلا عن التقارير التي تفيد بإحباط مؤامرات إرهابية، من شأنها التأكيد على استمرار التهديد الذي لا يزال يواجهه استقرار لبنان وأمنه.

٥ - ولا يزال اللاجئون السوريون الفارُّون من العنف داخل بلدهم يعتمدون على الحماية التي تتوفر لهم في عدد من البلدان، بما فيها لبنان. وفي ٢٥ آب/أغسطس، كان هناك ١ ١١٢ ٠٦٤ من اللاجئين السوريين و ٤٥ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان لدى كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، على التوالي. ومنذ ٥ كانون الثاني/يناير، أدخلت تنقيحات على معايير الدخول إلى لبنان، استبعدت فيها الأسباب المتصلة بطلب اللجوء فيما عدا الحالات الاستثنائية جدا. وفي أوائل أيار/مايو، طلبت الحكومة اللبنانية من المفوضية وقف تسجيل اللاجئين الجدد.

ثانيا - تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٦ - منذ اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، تم تنفيذ العديد من أحكامه على النحو الذي بينته في تقاريري السابقة. وسحبت الجمهورية العربية السورية قواتها وأعتدتها العسكرية من لبنان في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وأجريت انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وأقام لبنان والجمهورية العربية السورية علاقات دبلوماسية كاملة في عام ٢٠٠٩.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل رئيس الوزراء تأكيد احترام لبنان لجميع القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة. إلا أن النزاع في الجمهورية العربية السورية وتداعياته

على لبنان لا يزالان يحدَّان من التقدم المحرز في تنفيذ الأحكام التي لم تنفذ بعد من القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وغيره من القرارات المتعلقة بلبنان.

٨ - ولم يتم حتى الآن ترسيم الحدود السورية - اللبنانية الذي حث عليه مجلس الأمن بقوة في قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، فإن تواجد ميليشيات لبنانية وغير لبنانية على طول الحدود وما تقوم به هذه الميلشيات من أنشطة لا يزالان يشكلان تهديدا لاستقرار البلد والمنطقة. ولا يزال الجيش اللبناني ينشر ثلاثة أفواج على الحدود الشرقية محتفظاً بذلك بوجود واضح لسلطة الدولة في هذه المنطقة الهشة. ولا يزال من الضروري أن تجعل الدولة امتلاك الأسلحة واستخدام القوة حكرا كاملا لها في جميع أنحاء لبنان. ويظل استمرار الدعم الدولي في هذا الصدد يحظى بالأولوية.

٩ - وما برحتُ وممثليّ على اتصال بصورة منتظمة مع جميع الأطراف في لبنان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك مع القادة الإقليميين والدوليين ذوي الصلة. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، دعوت إلى عقد اجتماع لمجموعة الدعم الدولية للبنان، بالاشتراك مع رئيس الوزراء تمام سلام، على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة. وأهابت المجموعة بجميع الزعماء اللبنانيين الالتزام بأحكام دستور لبنان، واتفاقات الطائف، والميثاق الوطني وتقديم مصالح البلد على السياسات الحزبية.

ألف - سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي

١٠ - استهدف مجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تعزيز سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ووحدته واستقلاله السياسي تحت سلطة الحكومة اللبنانية وحدها ودون منازع في جميع أنحاء البلد، بما ينسجم مع اتفاقات الطائف المبرمة عام ١٩٨٩، والتي التزمت بها جميع الأطراف السياسية في لبنان. ولا يزال هذا الهدف على رأس أولويات الجهود التي أبذلها لتيسير تنفيذ جميع القرارات المتعلقة بلبنان.

١١ - ولا يزال يساورني شديد القلق إزاء الاستمرار في عدم انتخاب رئيس جديد. وقد دعي البرلمان إلى الانعقاد في ٢٨ مناسبة منذ ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤، لكنه لم يتمكن حتى الآن من انتخاب رئيس جديد بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني، نتيجة لمقاطعة الجلسات من جانب أعضاء البرلمان المنتمين إلى كل من التيار الوطني الحر وحزب الله. ومن شأن المقاطعة البرلمانية أن تقوض المصداقية التي تتسم بها تقاليد لبنان الديمقراطية وأن تشكل ضغوطا إضافية على مؤسسات الدولة التي لا تزال تمارس عملها. وخلال الشهور الستة عشر الماضية منذ غادر الرئيس السابق منصبه، واجه لبنان تحديات متزايدة على كل من الصعيد الأمني

والاقتصادي والإنساني. ويطيب لي أن أثني على رئيس الوزراء تمام سلام لقيادته خلال هذه الأوقات العصيبة، وأشير إلى أن الخلافات السياسية بين بعض الزعماء اللبنانيين قد أعاقت من قدرة الحكومة على الأداء الفعال والاستجابة للضغوط المحلية والإقليمية الشديدة التي تواجه البلد. وأعرب المواطنون عن احتجاجاتهم منذ ٢٠ آب/أغسطس، مطالبين بتوفير الخدمات العامة الأساسية ومحاسبة الحكومة. وعلاوة على ذلك، وفي ظل عدم انعقاد جلسة لانتخاب رئيس جديد، لم يتمكن البرلمان من إصدار التشريعات بشأن قضايا ملحة. وعقد رئيس البرلمان، نبيه بري، جلسة ضمت الزعماء السياسيين في ٩ أيلول/سبتمبر لمعالجة مسألة انتخاب رئيس جديد. ولكن هذه الجلسة علقت دون التوصل إلى أية نتائج. وأنوه إلى أن وزير الدفاع سمير مقبل قام، في ٦ آب/أغسطس، بتمديد مهام كل من قائد الجيش اللبناني؛ ورئيس الأركان؛ ورئيس المجلس الأعلى للدفاع.

١٢ - وواصل ممثلون من كل من تيار المستقبل وحزب الله جلسات الحوار بين الطرفين. وفي ٢٥ آب/أغسطس، عقدت جلسة الحوار السابعة عشرة، وعلى الرغم من أن المحادثات لم تتمخض عن أي حلول للمسائل السياسية المختلفة، فإن استمرار الحوار أسهم في الحد من التوترات بين مختلف الجماعات داخل البلد.

١٣ - وقد شجع مجلس الأمن في قراره ١٦٨٠ (٢٠٠٦) حكومة الجمهورية العربية السورية بقوة على الاستجابة بشكل إيجابي للطلب الذي قدمته حكومة لبنان لترسيم حدودهما المشتركة. وما زلت أدعو الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى ترسيم حدودهما المشتركة بالكامل. بيد أنه بالنظر إلى استمرار النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، فقد غدا إحراز تقدم في هذا الخصوص أكثر صعوبة، كما أن أيا من الجانبين لم يتخذ خطوات ملموسة في هذا الصدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

١٤ - ولا يزال ترسيم وتعليم حدود لبنان يشكلان عنصرين أساسيين لضمان السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية. ويظلان أيضا بمثابة خطوتين حاسمتين لتسهيل المراقبة السليمة للحدود. فالوضع الأمني المعقد على طول الحدود السورية - اللبنانية في ظل الظروف الراهنة، بما في ذلك استمرار ورود التقارير عن حدوث حالات اندلاع للقتال ونقل للأسلحة وتحرُّكات للأشخاص عبر الحدود، إنما يضاعف من التأكيد على الحاجة الملحة إلى تعليم الحدود. ومع الإقرار بالطابع الثنائي لعملية ترسيم الحدود، فإن إحراز تقدم بشأن هذه المسألة يظل التزاما يقع على كلا البلدين وفقا لقراري مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

١٥ - واستمرت الانتهاكات الموجهة ضد سيادة لبنان وسلامته الإقليمية على الحدود الشرقية للبلد كنتيجة مباشرة للتراع داخل الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حدثت زيادة في عدد الحوادث الأمنية عبر الحدود اللبنانية - السورية أو داخل الأراضي اللبنانية بالقرب من الحدود. وأفادت التقارير بوقوع ما لا يقل عن ٩٦ من حوادث إطلاق النار عبر الحدود، وتسعة من حوادث القصف، وثلاث هجمات صاروخية من الجانب السوري للحدود، و ٨ محاولات اقتحام قام بها المتشددون. وواصلت حكومة الجمهورية العربية السورية شن الغارات الجوية على لبنان بما يشكل انتهاكا لسيادة البلد وسلامته الإقليمية.

١٦ - ولم يتم بعد إطلاق سراح أفراد الأمن، بمن فيهم عناصر من القوات المسلحة الوطنية وقوى الأمن الداخلي، الذين كانوا قد اختطفوا وأخذوا كرهائن في آب/أغسطس ٢٠١٤ خلال غارة شنها مسلحون ينتمون إلى جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وتتواصل الجهود الرامية إلى تأمين إطلاق سراح بقية الرهائن.

١٧ - ويمثل استمرار احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي للجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة متاخمة لها شمال الخط الأزرق انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وما زلت أواصل مع ممثليَّ بذل المساعي الرامية إلى التواصل عن كثب مع كلا الطرفين بغية تيسير انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة عملا بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة منطقة مزارع شبعا. فلا الجمهورية العربية السورية ولا إسرائيل ردت على التعريف المؤقت للمنطقة الوارد في تقريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الصادر في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641).

١٩ - وواصلت الطائرات بدون طيار والطائرات ثابتة الجناحين التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، بما في ذلك المقاتلات النفاثة، القيام بطلعات جوية فوق لبنان بصورة يومية تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يشكل انتهاكا لسيادة لبنان وللقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجّت حكومة لبنان مرارا وتكرارا على هذه الانتهاكات. وقد شجبتُ تلك الانتهاكات وطالبتُ بوقفها فوراً.

باء - بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية

٢٠ - أكدت حكومة لبنان مجدداً للأمم المتحدة عزمها على بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية، على نحو ما دعت إليه اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وقد اضطلعت القوات المسلحة الوطنية وقوى الأمن الداخلي بدور حاسم في تنفيذ هذا الالتزام في ظل ظروف صعبة، وما زالت هناك صعوبات تنتقص من قدرة الدولة اللبنانية على ممارسة سلطتها الكاملة على جميع أراضيها.

٢١ - وما زال يساورني القلق إزاء تورّط مقاتلين لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عناصر من حزب الله. وما برح حزب الله يعترف علناً بمشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، في مخالفة لالتزاماته بموجب إعلان بعبدا وسياسة النأي بالنفس التي ينتهجها لبنان. واستمر تنظيم الجنازات في لبنان لأعضائه الذين قتلوا في الجمهورية العربية السورية. وقد شارك مواطنون لبنانيون آخرون في القتال عبر الحدود في الجمهورية العربية السورية، إلى جانب قوات المعارضة السورية وجبهة النصرة وتنظيم داعش. وهناك تقارير تفيد بمقتل بعض هؤلاء المقاتلين أثناء القتال في الجمهورية العربية السورية. وتؤدي مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال في الجمهورية العربية السورية إلى تقويض استقرار لبنان وأمنه على نحو خطير. ومما يبعث على القلق التقارير الواردة عن تورط حزب الله في النزاع الدائر في أماكن أخرى في المنطقة، بما فيها العراق واليمن حسبما يُزعم، وهو ما قد يعرِّض استقرار لبنان وأمنه لمزيد من الخطر.

٢٢ - وبفضل جهود الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين هذه الكيانات، حدث انخفاض إجمالي في عدد الحوادث الإرهابية في البلد. ونشر الجيش اللبناني أفواجا حدودية على الحدود الشمالية والشرقية للبلد. وأدى الانتشار إلى صد محاولات توغل مقاتلين مسلحين في الأراضي اللبنانية. وقد أدت تلك الحوادث إضافة إلى حوادث أخرى إلى استهداف أفراد الجيش اللبناني، مما تسبب في إصابات في بعض الحالات. وفي ٢٠ أيار/مايو، انفجر جهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة بالقرب من نقطة تفتيش تابعة للجيش اللبناني في ضواحي بلدة عرسال. وفي حادث منفصل استهدف قوات الجيش اللبناني في طرابلس في ٢٧ تموز/يوليه، انفجرت قنبلة بالقرب من مركبة أحد الضباط، مما تسبب في أضرار مادية.

٢٣ - ولا يزال تقديم الدعم الدولي على نحو متسق وبانتظام إلى القوات المسلحة الوطنية يمثِّل أولوية. وأشجع الشركاء الثنائيين والمانحين على مواصلة دعمهم للمناطق التي يكون فيها الجيش اللبناني في أمس الحاجة إليه، وذلك بهدف إعطائه الميزة التشغيلية اللازمة للتصدي بفعالية للتهديدات الأمنية، بما في ذلك لأغراض مكافحة الإرهاب والانتشار الشامل على

طول حدود البلد. وأرحب باستمرار المساعدة المقدمة من العديد من الدول الأعضاء بهدف زيادة تعزيز قدرات الجيش اللبناني.

٢٤ - وبالنظر إلى استمرار وقوع حوادث عبر الحدود ووُرود تقارير عن عمليات تهريب الأسلحة، لا تزال هناك حاجة ماسّة إلى تحسين إدارة حدود لبنان البرية ومراقبتها. ولا بد أيضا من مواجهة هذا التحدّي لمنع الجماعات المسلحة والميليشيات في لبنان من توسيع نطاق ترسانات أسلحتها، بالنظر إلى أن هذا التوسع الخارج عن سيطرة الدولة إنما يشكّل تهديداً للسلم على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢٥ - وفي أحدث تقرير لي عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2015/475)، أشرتُ إلى رسالة مؤرخة ٢٧ أيار/مايو موجهة إليَّ من الممثل الدائم لإسرائيل بشأن الأعمال التي يقوم بها حزب الله في جنوب لبنان (S/2015/382). وأشرت أيضا إلى رسالة مؤرخة ١٠ حزيران/يونيه وجهها إليَّ الممثل الدائم للبنان حيث أشار إلى رسائل شكوى بلده من "استمرار خروقات" إسرائيل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولسيادة لبنان (S/2015/428).

جيم - حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها

٢٦ - دعا مجلس الأمن في قراره ١٥٥٩ (٢٠٠٤) إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، وهو ما يمثل حكما أساسيا من أحكام القرار التي لم تنفّذ بعد. وهو يعكس ويعيد تأكيد قرار التزم به جميع اللبنانيين في اتفاقات الطائف التي أفضت في ذلك الوقت إلى تخلي الميليشيات اللبنانية، باستثناء حزب الله، عن أسلحتها. وبالنظر إلى السياق الوطني الراهن وأثر الأزمة السورية على لبنان، أصبح من الأهمية بمكان أن تحافظ الأطراف كافة على هذه الاتفاقات وأن تنفّذها تجنباً لشبح تجدد المواجهة بين اللبنانيين، وبغية تقوية مؤسسات الدولة.

٢٧ - ولا تزال ميليشيات لبنانية وغير لبنانية تعمل في البلد خارج نطاق سيطرة الحكومة، في انتهاك خطير للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ومع أن عدة جماعات من مختلف الانتماءات السياسية في لبنان تمتلك أسلحة خارج سيطرة الحكومة، فإن الجناح العسكري لحزب الله هو أكبر الميليشيات اللبنانية وأكثرها تسلّحاً في البلد. وفي ٢٤ أيار/مايو، ذكر الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، أن القدرة العسكرية التي يمتلكها التنظيم بلغت أعلى مستوى لها منذ نشأته. ويشكّل احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح تحدياً خطيراً لقدرة الدولة على ممارسة سيادتها وبسط سلطتها بشكل كامل على أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال

هناك عدد من الجماعات المسلّحة الفلسطينية الناشطة في البلد داخل مخيمات اللاجئين وخارجها.

٢٨ - ولم يُحرز أي تقدم ملموس نحو حل الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، على نحو ما دعت إليه اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فمنذ اتخاذ ذلك القرار، لم تُتخذ خطوات محددة لمعالجة هذه المسألة الحيوية، التي تمس صميم سيادة لبنان واستقلاله السياسي. ولا يزال عدد من الجماعات والأفراد اللبنانيين يجاهرون بمعارضتهم لاحتفاظ حزب الله بترسانة عسكرية، فهم يعتبرون أن ذلك يشكّل عاملا من عوامل زعزعة الاستقرار في البلد ومن عوامل تقويض الديمقراطية. ويرى الكثير من اللبنانيين في استمرار وجود هذه الأسلحة تهديداً ضمنيا بإمكانية استخدامها داخل لبنان لأسباب سياسية.

٢٩ - وقد أعربْتُ مراراً للقادة اللبنانيين عن قلقي البالغ إزاء المخاطر الجسيمة التي تشكلها الجماعات المسلحة على استقرار البلد والمنطقة. وقد دعوتهم إلى معالجة هذه المسألة دون مزيد من التأخير، لما يمثله ذلك من التزام يقع على عاتقهم بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ففي أي دولة ديمقراطية، يُعد احتفاظ حزب سياسي بميليشيا خاصة به خللاً جوهرياً. ومع ذلك، يواصل حزب الله إعلان أنه يحتفظ بقدرة عسكرية مستقلة عن قدرة الدولة اللبنانية وأن أسلحته هي بمثابة رادع ضد أي عدوان محتمل من جانب إسرائيل.

٣٠ - ومما يبعث على القلق البالغ أيضا وجود مقاتلين متطرفين مسلحين آخرين في مختلف أنحاء البلد. وقد أدى التنسيق بين الجيش اللبناني وقوى أمن الدولة الأخرى إلى اعتقال عدد من الإرهابيين المشتبه بهم، وإلى كشف وإحباط العديد من المخططات الإرهابية في البلد. وفي ١٥ آب/أغسطس، ألقي القبض في مطار رفيق الحريري الدولي على أحمد الأسير، وهو مقاتل كان يتمركز سابقاً بصيدا وكان مطلوبا لدى السلطات لضلوعه في الهجمات التي شنت ضد الجيش اللبناني في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ولا تزال محاكمته جارية، إلى جانب محاكمة محتجزين آخرين في اشتباكات صيدا.

٣١ - وتقتضي مصلحة لبنان الوطنية ضمان محاسبة مَن يقفون وراء الأعمال الإرهابية، بما في ذلك الاغتيالات السياسية، وضمان ألا يمرّ العنف دون عقاب. وأود أن أشير إلى القرار الصادر عن إحدى المحاكم العسكرية اللبنانية بتاريخ ١٣ أيار/مايو الذي حُكم فيه على الوزير السابق ميشيل سماحة بالسجن لمشاركته في مؤامرة لإثارة العنف الطائفي في لبنان. وأود أن أشير أيضا إلى استمرار عمل المحكمة الخاصة للبنان، الأمر الذي يبعث رسالة واضحة مفادها أنه لن يُسمح بالإفلات من العقاب.

٣٢ - وقد نوقشت مسألة نزع سلاح الجماعات المسلحة من قبل في سياق الحوار الوطني. ولم تُعقد أي جلسات للحوار الوطني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، كما لم تُجرَ أي مباحثات رسمية أخرى فيما بين الأطراف اللبنانية بشأن نزع سلاح الجماعات المسلحة. ولم تُدرَج هذه المسألة في الحوار الجاري بين أعضاء تيار المستقبل وحزب الله، ولا في جلسة الحوار التي عقدها رئيس البرلمان، نبيه بري.

٣٣ - واتسمت الحالة الأمنية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بالهدوء النسبي، باستثناء مخيم عين الحلوة حيث قُتل شخصان في ١٨ حزيران/يونيه عندما اندلع القتال بين مجموعتين. وفي ٢٣ تموز/يوليه، تعرض فلسطيني لإطلاق نار في المخيم فأردي قتيلا، وبعد ذلك بثلاثة أيام اغتيل أحد الأعضاء البارزين في قوة الأمن المشتركة الفلسطينية في المخيم، يدعى طلال الأردني. وفي الفترة من ٢٢ إلى ٢٧ آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات متقطعة ولكن عنيفة بين مختلف الفصائل في مخيم عين الحلوة، مما أدى إلى ما لا يقل عن ٦ حالات وفاة والعديد من الإصابات. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى الهدوء النسبي الذي يسود مخيمات أخرى للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأرحب باستمرار القادة الفلسطينيين في الالتزام بألا يكون لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أي صلة بالعنف الدائر في الجمهورية العربية السورية وفي المنطقة بشكل عام.

٣٤ - ولا يزال وجود جماعات مسلحة فلسطينية خارج المخيمات يمثل تحديا لقدرة لبنان على ممارسة سيادته الكاملة على أراضيه. ويساورني القلق إزاء التقارير الواردة عن وقوع انفجار تسبب في خسائر مادية في قاعدة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة، بالقرب من الحدود اللبنانية السورية، في ٢٩ تموز/يوليه. ولا يزال وجود تلك القاعدة وقواعد أخرى من هذا القبيل يقوّض السيادة اللبنانية وسلطة الحكومة، ويزيد من صعوبة ترسيم الحدود. وهو يشكل أيضا تحديا خطيرا للسيطرة الفعلية على الحدود الشرقية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وفي حين يتعذر على الأمم المتحدة التحقق من تفاصيل هذا الانفجار، فإن الحادث يذكرنا على نحو يدعو إلى القلق بأنه على الرغم من القرار الذي اتُخذ على إثر الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦ وجرى تأكيده في جلسات لاحقة، لم يحرز أي تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة وفتح-الانتفاضة في البلد. وقد كررت دعواتي إلى السلطات اللبنانية من أجل تنفيذ القرارات السابقة التي أفضى إليها الحوار الوطني، ولا سيما ما يتصل منها بتفكيك القواعد العسكرية المشار إليها آنفا، ودعواتي إلى حكومة الجمهورية العربية السورية كي تتعاون مع هذه الجهود بحسن نية.

٣٥ - وفي ظل تدفق ٤٥ ٠٠٠ لاجئ من الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة، فإن الأوضاع الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان تزداد سوءا، مما يشكل ضغطا إضافيا هائلا على الوضع العام في المخيمات والتجمعات، وعلى الجهود التي تبذلها الأونروا لمساعدتهم. وقد اتخذت الأونروا تدابير لتخفيف حدة التوتر بين اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في لبنان أصلا وأولئك الذين جاءوا من الجمهورية العربية السورية، وذلك بوسائل منها، على سبيل المثال، وضع أطفال اللاجئين في الصفوف العادية بمدارس الأونروا. وواصلت الأمم المتحدة حث السلطات اللبنانية على تحسين الظروف المعيشية للاجئين. وينبغي أن تُبذل تلك الجهود دون المساس بتسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين في نهاية المطاف في سياق اتفاق سلام شامل في المنطقة.

ثالثا - الملاحظات

٣٦ - ما زلت أشعر بخيبة أمل إزاء عدم إحراز المزيد من التقدم الملموس صوب تنفيذ بقية أحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وما زال لبنان يواجه تحديات خطيرة تهدد استقراره وأمنه، سواء في الداخل أو على طول حدوده مع الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك جرّاء الإرهاب وأنشطة الجماعات المتطرفة وتهريب الأسلحة. ومن المهم أن يستمر إحراز تقدم في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من أجل الحفاظ على الإنجازات التي تحققت ومنع المزيد من التدهور في استقرار لبنان وأمنه. وأكرر تأكيد اقتناعي الراسخ بأنه من مصلحة لبنان واللبنانيين إحراز تقدم نحو التنفيذ الكامل لهذا القرار من أجل استقرار البلد والمنطقة على المدى الطويل.

٣٧ - وإنني أشعر بقلق متزايد إزاء الأثر الناجم عن استمرار شغور منصب الرئيس فيما يتعلق بالتسيير الفعال لمؤسسات الدولة، بما في ذلك مجلس الوزراء. وأشيد أيمًا إشادة بجهود رئيس الوزراء تمام سلام، في قيادة البلد في ظل هذه الظروف الصعبة، وفي العمل على تعزيز فعالية صنع القرار لصالح البلد. ومن الأهمية بمكان أن يتحد قادة لبنان، وأن ينحوا جانبا خلافاتهم الحزبية والسياسية من أجل التصدي بفعالية للتحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية المتصاعدة التي يواجهها البلد. وإنني ألاحظ استمرار احتجاجات المواطنين، الذين ينادون بمطالب مشروعة بالحصول على الخدمات العامة الأساسية، وتحقيق الفعالية في عمل الحكومة. ولم يعد بمقدور لبنان أن يتحمل تبعة التأخير في انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وأناشد أعضاء البرلمان أداء واجباتهم بروح المسؤولية بوسائل منها حضور جلسات البرلمان التي يُدعى إلى انعقادها لانتخاب رئيس جديد.

٣٨ - وقد حذرت مرارا من أن انتشار الأسلحة على نطاق واسع خارج سيطرة الدولة، إلى جانب استمرار وجود ميليشيات تملك كميات ضخمة من السلاح، يقوض أمن المواطنين اللبنانيين. ولا يزال احتفاظ حزب الله بقدرات عسكرية كبيرة ومتطورة خارجة عن سيطرة الحكومة اللبنانية مبعثا للقلق البالغ، ولا سيما لأنه يخلق جوا من الترهيب ويشكل تحديا رئيسيا لسلامة المدنيين اللبنانيين ولاحتكار الدولة للاستخدام الشرعي للقوة. وإنني أكرر دعوتي لحزب الله وسائر الأطراف المعنية بالامتناع عن القيام بأي نشاط قتالي داخل لبنان أو خارجه، بما يتمشى مع متطلبات اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٩ - وإنني أدين الانتهاك المستمر لسيادة لبنان، بما في ذلك الحوادث التي وقعت عبر الحدود وسقط جراءها جرحى في صفوف المدنيين والقوات المسلحة الوطنية على الجانب اللبناني من الحدود بسبب الأعمال التي تقوم بها الأطراف المتحاربة في الجمهورية العربية السورية. ولا بد أن تتوقف أعمال القصف والهجمات الصاروخية التي تشنها عبر الحدود مختلف الجماعات في الجمهورية العربية السورية، فضلا عن الغارات الجوية التي يقوم بها سلاح الجو السوري على الأراضي اللبنانية؛ فهذه الحوادث تشكل انتهاكا واضحا للسيادة اللبنانية. وأكرر دعوتي جميع الأطراف، بما فيها حكومة الجمهورية العربية السورية، إلى احترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٤٠ - وتشكل مشاركة مواطنين لبنانيين في النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية انتهاكا لسياسة الحياد والنأي بالنفس ومبادئ إعلان بعبدا الذي وافق عليه جميع القادة السياسيين في لبنان في حزيران/يونيه ٢٠١٢. فمشاركة حزب الله وغيره من العناصر اللبنانية في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية تعرّض أمن لبنان واستقراره لخطر جسيم. ويساورني القلق إزاء الأنباء التي تفيد مشاركة حزب الله وعناصر لبنانية أخرى في القتال الدائر في أماكن أخرى في المنطقة، بما فيها العراق واليمن. وتنطوي المشاركة في النزاعات الناشبة في أماكن أخرى على خطر تعريض لبنان لمزيد من التهديدات الأمنية.

٤١ - وأشيد بقوة بالجهود الدؤوبة والمتسقة التي يبذلها الجيش اللبناني من أجل حماية حدود لبنان، فضلا عن حماية أمنه واستقراره. وتظل مواصلة نشر الجيش اللبناني في المناطق الواقعة على الحدود الشرقية أمرا ضروريا لصد محاولات التسلل المتكررة إلى الأراضي اللبنانية من جانب الجماعات العنيفة والمتطرفة، بما فيها جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وما زال نشر كتائب على الحدود يلقى أثرا إيجابيا في جميع أنحاء البلد، ولا سيما في المجتمعات المحلية الواقعة قرب الحدود، وهي الأكثر عرضة للغارات التي تشنها الجماعات المتطرفة. ومن المهم الحفاظ على الوحدة السياسية اللبنانية دعما للجيش اللبناني باعتباره

المؤسسة الشرعية الوحيدة بالدولة المسؤولة عن الدفاع عن سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وأشير في هذا السياق، إلى قيام وزير الدفاع، سمير مقبل، في ٦ آب/أغسطس، بتمديد ولاية كل من قائد الجيش اللبناني؛ ورئيس الأركان؛ ورئيس المجلس الأعلى للدفاع. وإنني أدين استمرار احتجاز الجنود وأفراد قوات الأمن اللبنانيين الذين أسرهم جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة الشرقية من الحدود اللبنانية – السورية. وأهيب بمن يحتجز الرهائن المتبقين من أفراد الأمن الإفراج عنهم دون مزيد من التأخير.

٤٢ – وأرحب بالتعاون القائم بين مختلف الأجهزة الأمنية في الدولة والجيش اللبناني، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التقدم في مكافحة الإرهاب في هذا البلد. وأدى التعاون بين مختلف الدوائر الأمنية في الدولة إلى احتجاز عدد متزايد من المتطرفين الذين ينتظرون الآن محاكمتهم، وتم الكشف عن عدد من المؤامرات الإرهابية وإحباطها. وكان للمساهمات المقدمة من قوى الأمن الداخلي ومديرية الأمن العام دور هام خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير في الحفاظ على أمن لبنان واستقراره. كما يشكّل الدعم السياسي الواسع لمختلف العمليات الأمنية، بما في ذلك ما تستتبعه من عمليات ملاحقة قضائية، رسالة هامة مفادها أنه لن يُسمح بأن يكون بإمكان أحد ارتكاب العنف دون عقاب.

٤٣ – وإنني أحثّ الحكومة والجيش اللبناني على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حزب الله والجماعات المسلحة الأخرى من الحصول على أسلحة وبناء قدرات شبه عسكرية خارج نطاق سلطة الدولة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وكان الحوار الوطني ضحية أخرى من ضحايا عدم انتخاب رئيس جديد، وليس لغيابه من مدلول سوى عدم إحراز أي تقدم في هذا الصدد. وألاحظ أن القرارات المتخذة في جلسات الحوار الوطني السابقة لم تنفذ بعد. وما زلت مقتنعا بأن الحوار هو السبيل الوحيد للمضي قدما، كما أشير إلى أن ورقة المناقشة بشأن إعداد استراتيجية وطنية شاملة للدفاع في سياق الحوار الوطني ما زالت تشكل نقطة بداية قيِّمة. وأُناشد بلدان المنطقة التي لها علاقات وثيقة مع حزب الله أن تشجع على تحويل هذه الجماعة المسلحة إلى حزب سياسي صِرف، وعلى نزع سلاحها، وفقا لمتطلبات اتفاقات الطائف والقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، وبما يخدم مصلحة السلام والأمن في لبنان والمنطقة على أفضل وجه.

٤٤ – وأرحب بدعم المجتمع الدولي المتواصل لقوات الجيش اللبناني وقوى الأمن حتى تتمكن من بناء قدراتها على التصدي للتحديات الأمنية المتعددة التي يواجهها البلد. وأشجع الجهات المانحة على مواصلة تقديم هذا الدعم لتمكين قوات الجيش وقوى الأمن من ضمان

تفوقها العملياتي في الدفاع عن سيادة لبنان وأمنه واستقراره. وأشير إلى أن كلا من مجلس الأمن ومجموعة الدعم الدولية للبنان دأبا على تقديم دعمهما للجيش اللبناني بشكل إجماعي.

٤٥ - ولا يزال وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ومحدودية الموارد المتاحة للأونروا من أجل مساعدتهم يمثلان مبعث قلق، ولا سيما في ظل استمرار وجود اللاجئين الفلسطينيين القادمين من الجمهورية العربية السورية فرارا من أعمال العنف هناك. وإنني أدعو الجهات المانحة إلى زيادة دعمها للأونروا وللأنشطة الحيوية التي تقوم بها بهدف توفير الخدمات للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأود أن أُشير إلى العمل الذي قامت به القوة الأمنية المشتركة الفلسطينية لمنع تصعيد النزاع في عدة مناسبات في مخيم عين الحلوة، وأُرحّب بتجديد التزام القادة الفلسطينيين بألا يكون للمخيمات الفلسطينية في لبنان أي صلة بالعنف الدائر في الجمهورية العربية السورية وفي المنطقة عامّةً.

٤٦ - ويؤسفني عدم إحراز أي تقدم بشأن ترسيم وتعليم الحدود مع الجمهورية العربية السورية، وهو ما يؤثر تأثيراً كبيراً على مراقبة الحدود. وستشكل الإدارة المتكاملة للحدود في الأجل الطويل إسهاما كبيرا في تحسين مراقبة الحدود اللبنانية وعاملا مساعدا على منع النقل غير المشروع للأسلحة والمقاتلين في كلا الاتجاهين. وقد بات هذا الأمر أشدّ إلحاحاً في سياق الأحداث الجارية في الجمهورية العربية السورية.

٤٧ - وتشكّل انتهاكات إسرائيل المتواصلة لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية، بما في ذلك تحليق الطيران الإسرائيلي بشكل واضح للعيان فوق الأراضي اللبنانية، مدعاة للأسف الشديد. وإنني أكرر دعوتي لإسرائيل للتقيد بالالتزامات المفروضة عليها بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وسحب قواتها من الجزء الشمالي من قرية الغجر ومن المنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، ووقف تحليق طائراتها في الأجواء اللبنانية، فهذه تصرفات تضر بمصداقية الأجهزة الأمنية اللبنانية، وتشيع القلق في صفوف السكان المدنيين. وتؤكد الحوادث التي وقعت مؤخرا على طول الخط الأزرق، على النحو المفصل في تقاريري عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أهمية الحفاظ على استقرار الوضع على كامل طول الخط الأزرق، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا. وإنني أرحب بعودة الهدوء وبالتزام كل من لبنان وإسرائيل مجددا بوقف الأعمال القتالية، وأدعو جميع الأطراف إلى تفادي أي خطاب استفزازي. ويبقى التنفيذ الكامل لجميع أحكام القرارات ذات الصلة أفضل وقاية من مخاطر اتخاذ الخطوات غير المحسوبة أو اندلاع التوترات.

٤٨ - ولقد تولّد عن التطورات الأمنية الأخيرة، ولا سيما في المنطقة الحدودية الشرقية، المزيد من الضغوط على اللاجئين والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم وعلى البلد عامة، مما

يستلزم مزيدا من الدعم من المجتمع الدولي. ويتعين مواصلة حماية اللاجئين السوريين من الإعادة القسرية. وأود الإشادة بالسلطات اللبنانية لعملها في تعاون وثيق مع الأمم المتحدة في الجهود المشتركة الرامية إلى تقديم الدعم إلى الحكومة في مساعدة اللاجئين واستضافتهم وحمايتهم وفقا لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. فالأزمة السورية ليست مجرّد عبء إنساني واجتماعي – اقتصادي كبير واقع على عاتق لبنان، بل إنها تمثل أيضا تحديا لاستقرار البلد، ويجب أن تعالج على هذا الأساس. وإنني أُهيب بكل قوة بالدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة الإقليمية، إلى الوفاء بمسؤولياتها في مجال تقاسم الأعباء عن طريق المساهمة بسخاء من خلال خطة الاستجابة للأزمة والآليات الأخرى التي جرى تناولها في مؤتمر الكويت للمانحين الذي عُقد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

٤٩ – ومن المهم الحفاظ على أمن لبنان واستقراره ووحدته في ظل سياق محلي وإقليمي يتسم بالهشاشة. وما زلت ملتزما التزاما راسخا بتنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). ولذلك، فإنني أعوِّل على استمرار التزام الحكومة بتعهداتها الدولية، وأُهيب بجميع الأطراف والجهات الفاعلة إلى التقيد التام بالقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأهيب كذلك بجميع الدول الأعضاء تجديد الجهود الرامية إلى دعم لبنان في الوفاء بالتزاماته بموجب تلك القرارات، باعتبار ذلك الوسيلة المثلى للنهوض بازدهار البلد واستقراره في الأجل الطويل كدولة ديمقراطية. وسأواصل بذل جهودي الرامية إلى التنفيذ الكامل لتلك القرارات وسائر القرارات المتعلقة بلبنان.